

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٦٩

الجمعة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فانزوتر (النمسا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ٢١ و ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(د) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام (A/57/410) و (A/57/487)

مشروع القرار (A/57/L.56)

السيد سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

تجري مداولاتنا في وقت له أهمية خاصة، في ضوء الذكرى الأولى لاتفاق بون، التي احتفل بها أمس، ٥ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٢. والحقيقة أن هذه مناسبة جيدة للتذكير بذلك الحدث الذي يعد معلما، والذي أنهى ٢٣ عاما من العنف والنزاع، وفتح فصلا جديدا من الأمل والوعد لشعب أفغانستان. وكان اجتماع بون للمشاركين الأفغان تاريخيا لأنهم تغلبوا على خلافاتهم، وأرسو، معا، خارطة طريق لعودة بلدهم إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة.

وخلال العام الماضي، رحبنا بعدد من التطورات الهامة وفي مقدمتها عقد لويا جيرغا الطارئ، وتنصيب الإدارة الانتقالية برئاسة الرئيس حامد قرضاي. ووفد بلدي يؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها الإدارة الانتقالية لتحقيق أهدافها، وعلى وجه الخصوص في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والحكم السليم. وبالنسبة للشعب الأفغاني، كان لويا جيرغا الطارئ نقطة تحول أصبح بها مشاركا مشاركة تامة في العملية السياسية الجارية في بلده. ونحن نأمل أن تعمل كل الفصائل الآن بشكل منسق للحفاظ على عملية السلام. وينبغي أن يبشر ذلك الإطار من التعاون والوثام بخير لانتخابات عام ٢٠٠٤ التي دعا إليها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



جديدة ليستعيد الحالة الطبيعية لحياته وليوفر مستقبلا أفضل له وللأجيال القادمة. ونحن نتمنى له النجاح حتى تتحول الرؤية التي وضعت في مؤتمر بون منذ عام إلى حقيقة.

يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على تفاني والتزام الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، وكذلك على كل الفريق العامل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، للوفاء بولايتهم في ظل ظروف تتسم فعلا بالتحدي.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، أن أثني على مبادرة رئيس الجمعية العامة المتمثلة في الدعوة مؤخرا إلى جلسة مناقشة عن أفغانستان مكنتنا من تكوين فكرة شاملة عن الوضع القائم في ذلك البلد.

وقبل سنة، مهد الاجتماع التاريخي الذي انعقد في بون الطريق لإنشاء إدارة أفغانستان الانتقالية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية للوفاء بالاحتياجات الفورية لبلد تعرض للخراب نتيجة عقود من الحرب والإهمال. ولئن كان المجتمع الدولي والأمم المتحدة قد اضطلعوا بدور حاسم في إحداث التحول في أفغانستان، فإن وفد بلادي يود أيضا أن يشيد بالدور المركزي الذي يضطلع به الشعب الأفغاني نفسه، وبالجهود الدؤوبة التي يبذلها في سبيل إعادة بناء بلاده. وقد انعقدت جمعية لويجا جيرغا رغم كل الصعوبات وأنشئت الإدارة الانتقالية في وقتها المحدد. وفي ظل قيادة الرئيس قرضاي، تم وضع آلية عملية للحكم تتضمن لجانا تعمل للإصلاح الدستوري والقضائي.

بيد أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل دعمه على نحو ملائم لجهود السلطة الأفغانية المركزية، في سبيل التغلب على التحديات المتعددة الجوانب لبناء الدولة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالإعلان الصادر في

اتفاق بون، والتي تقام بها حكومة تمثيلية بشكل تام، عريضة القاعدة متعددة الأعراق.

إن استعادة القانون والنظام عملية رئيسية لضمان مناخ مستقر في أفغانستان. ولما كانت الحالة الأمنية الشاملة لا تزال هشة ومعقدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما للمسائل الأمنية. وفي هذا الشأن، نعترف بالدور القيم الذي تقوم به القوة الدولية للمساعدة الأمنية في تحسين الظروف الأمنية في أفغانستان.

وكما هو الشأن في أية حالة، فإن حجر زاوية في السلام والديمقراطية هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة أفغانستان، فالحاجة إلى ذلك مزمنة وفورية بشكل أكبر. ووفد بلادي يقدر غاية التقدير جهود وكالات الأمم المتحدة لتوسيع قدرة الإدارة الانتقالية على كل المستويات. وعلى المجتمع الدولي في هذا الشأن مسؤولية هامة للتعجيل بتقديم المساعدة لبرامج التعمير الطويلة الأجل.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المتعددة الأطراف الجاري بذلها ينبغي أن تعززها جهود الشعب الأفغاني نفسه للنهوض بالقانون والنظام والاستقرار والحكم السليم. ويعتقد وفد بلادي أيضا أن مما له أهمية قصوى للقطاعين الخاص والعام على حد سواء في المجتمع الأفغاني أن يتزود القطاعان بالقدرة والموارد البشرية الفعالة حتى يمكنهما تحقيق أهدافهما الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ بلدهما.

ولقد سر حكومة بلادي أن تكون جزءا من الجهود الدولية الرامية إلى تعمير أفغانستان. وجمهورية كوريا، كما تعهدت في مؤتمر طوكيو للمانحين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، ستمد أفغانستان بمبلغ يصل إلى ٤٥ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٤.

ومنذ ما يزيد قليلا على عام، بدت إمكانات السلام في أفغانستان بعيدة. واليوم، تتاح لشعب أفغانستان فرصة

أخرى، في ظل قيادة ألمانيا ونيوزيلندا المشتركة. ونرحب أيضا بمبادرة أطلقتها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا تدعو إلى إنشاء شرطة وجيش وطنيين في أفغانستان.

إن إعادة بناء دولة لم تكد تعرف السلام منذ ما يقارب العقدين ليست على الأقل بالمهمة السهلة. وبالتالي يجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه القوي والسخي لأفغانستان، وأن يبقى في باله هشاشة الحالة فيها. وهكذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ويجدد دعمه لأفغانستان في مواجهة التحديات، ليس من حيث إعادة الإعمار السلمي فحسب، إنما أيضا من حيث التنمية وإعادة استتباب القانون والنظام، وتنفيذ العناصر المتبقية من جدول أعمال بون، بما في ذلك وضع دستور جديد والتصديق عليه وتنظيم انتخابات عامة.

ونأمل أن تضاف مساهمة حكومة الفلبين في الخطة الإنسانية الملحة المشتركة بين الوكالات لصالح أفغانستان والبلدان المجاورة لعام ٢٠٠١، وتعهداتها في مؤتمر طوكيو الوزاري الذي عقد في مطلع هذا العام، إلى الموارد المطلوبة للوفاء باحتياجات أفغانستان الإنسانية واحتياجاتها على صعيد إعادة الإعمار. وفضلا عن ذلك، تلتزم الفلبين بمساعدة أفغانستان في جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار، وتدريب الشعب الأفغاني في مجالات العناية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والزراعة والري والهندسة المدنية وهندسة النقل.

وفيما يتعلق بالقضاء على المخدرات، يشي وفد بلادي على الرئيس قرضاي والفريق العامل معه لوضع هذه المسألة في أولوية مهامه الإدارية. وينبغي إيلاء الاهتمام المستدام واللازم لبرامج الزراعات البديلة لثني المزارعين عن العودة إلى زراعة الأفيون.

سان بيترسبورغ يوم الاثنين الماضي، والذي حدد ضمن أمور أخرى المهام المتبقية لتنفيذ اتفاق بون. ويؤيد أيضا أن تعتمد الإدارة الانتقالية لأفغانستان إلى تشكيل الجيش الوطني الأفغاني، ويبرز الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ توجيهية واضحة لتنفيذ برنامج عمل بون تنفيذا كاملا. ويشدد وفد بلادي على أهمية تعزيز قدرة السلطة الأفغانية المركزية على توفير الأمن بوصفه عنصرا لا يتجزأ من هدف طويل الأجل يرمي إلى إنشاء دولة ديمقراطية ومستقرة حقا تعمل على أساس تعدد الأعراق.

ورغم ما حققته أفغانستان حتى الآن من إنجازات، فهي ما زالت لا تعتبر دولة خرجت من الصراع، وما برحت الشواغل الأمنية تتصدر الأولوية. واستمر القتال المتقطع في الأقاليم على مدار السنة، من دون هوادة، وأودت الاغتيالات بحياة مسؤولين إداريين رئيسيين. وقد تعرض الرئيس قرضاي نفسه لمحاولة اغتيال. وما انفك العاملون في مجال المساعدة في كابول يتعرضون للاعتداء، ولذلك تمثل المشاكل الأمنية عائقا خطيرا في مسار عملية إعادة الإعمار. فدون الأمن، لا يمكن أن تتم عملية إعادة إعمار مجد وحقيقي. وما يشعر به الشعب الأفغاني من إحباط نظرا لبطء وتيرة جهود إعادة الإعمار، خاصة في الأقاليم، يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى اضطرابات وإلى إتاحة الفرص لإعادة ظهور القوى المتطرفة، وكذلك إلى نشوء أرضية خصبة للإرهاب. ولذلك، يجب أن نفي الآن باحتياجات أفغانستان في عملية إعادة الإعمار.

إن الإدارة الانتقالية تحتاج أيضا إلى دعم مستدام لتعزيز قدرتها على توفير الأمن، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج كابول، حيث يتسلم القادة المتنازعون مقاليد السلطة، بغض النظر عن تعهدهم بالتعاون مع الإدارة المركزية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٤٤٤ (٢٠٠٢)، الذي يحدد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى سنة

الطوارئ إلى الكوارث الطبيعية إلى إعادة التأهيل في القطاعين الصحي والتربوي، وكذلك إزالة الذخائر غير المنفجرة وإزالة الألغام، أحر تقدير من المجتمع العالمي. فهما تشهدان أنه عند توافر الإرادة السياسية والمثابرة لتحقيق هدف من الأهداف، لا تصبح هناك مشاكل لا يمكن تخطيها.

إن الإدارة الانتقالية في أفغانستان قد حسّنت أيضا بشكل كبير الحالة الأمنية عموما عن طريق إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية في المراكز الحضرية الرئيسية وتوسعها التدريجي على الصعيد المحلي. ولكن الافتقار إلى الأمن يبقى عقبة من العقبات الرئيسية التي تواجه جهود إعادة الإعمار والتي تقوض سلطة الإدارة.

إن السلم والأمن مطلبان أساسيان لتهيئة بيئة تسمح بإنشاء مؤسسات سياسية واجتماعية تعمل بشكل طبيعي بوصفها أعمدة لمجتمع مستقر ومزدهر. وللسلم والأمن أهمية أيضا في حل المشاكل الإنسانية الضخمة التي تواجه أفغانستان، حيث يعتمد سكانها بأكملهم تقريبا على شكل ما من المساعدات الطارئة. ولذلك فإن استعادة الأمن وتعزيز شرعية الحكومة وبناء قدرتها على الحكم الفعال للبلد بأكمله هي القضايا الرئيسية التي تواجه الإدارة الانتقالية، والمجتمع الدولي بصفة عامة.

إن عملية الإصلاح التي بدأتها الإدارة الانتقالية والتزامها بالحد من البيروقراطية والفساد واللاكفاءة، ولا سيما إجراءاتها التشريعية الرامية إلى تعزيز استقرار القطاع المالي، قد أفرزت نتائج ملموسة، كما يبرهن على ذلك تزايد تدفق الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد.

وتم أيضا إحراز تقدم ملحوظ في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويشمل ذلك زيادة النشاط الاقتصادي في المدن الرئيسية، وعودة ظهور النساء متمكنات بحق وشريكات اجتماعيات نشطات، وتحسين الصحة

وتدرك حكومة الفلبين التوازن الدقيق الذي ينبغي أن ينشأ بين كل الاحتياجات المتنافسة عليها للموارد في أفغانستان في سبيل معالجة الشواغل الأمنية والإنسانية وشواغل إعادة الإعمار والتنمية. إن عودة ١,٧ مليون أفغاني تشهد على إيمانهم بالسلطة الأفغانية المركزية الجديدة وعلى عزمهم على بناء بلدهم. فالمجتمع الدولي لا يمكن أن يتحمل إحباط هذه الآمال.

وأخيرا، يؤيد وفد بلادي تأييدا كاملا دور الأمم المتحدة المركزي في عملية إعادة إعمار أفغانستان من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونثني في هذا الصدد، على الدور النشط الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي.

وفي الختام، فإن وفد بلادي مشارك في تقديم مشروع القرار ويؤيد بشدة اعتماد مشروع القرار المعني بأفغانستان الذي سيعتمد في اجتماع هذه المناقشة العامة.

السيد إنخسرخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):

بإنشاء السلطة المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والإدارة الانتقالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والدعوة إلى عقد لوي جيرا للحالات الطارئة في حزيران/يونيه، تباشر أفغانستان سيرها على طريق النهضة والمصالحة الوطنيتين. وقد انتهى أخيرا القتال الذي لا يني والذي استمر أكثر من عقدين. وبدأت عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في بلد مزقته الحرب، بمساعدة إنسانية دولية عاجلة على نطاق واسع.

ويشير تقرير الأمين العام بشكل واضح إلى أن تقديم المساعدة الإنسانية لبلد دمرّت فيه البنى التحتية المادية والمؤسسية يمثل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي. ولكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نجحت حتى الآن في تنفيذ ولايتها. وتستحق كفاءة وفعالية مساعدة الأمم المتحدة، المتدرجتين من الاستجابة في حالة

من قبل إلى القضايا الثلاث الأولى، وأود الآن أن أقول بضع عبارات بشأن موضوع التدخل الخارجي.

عند استعراض التاريخ الأليم لأفغانستان غير الساحلية، يمكننا في الحقيقة أن نرى بسهولة أن الأسباب الجذرية للصراع الداخلي في ذلك البلد كانت بشكل رئيسي مرتبطة بالتدخل الخارجي. فخلال التسعينات تم تسليح فصائل عديدة تابعة لأباطرة حرب، ودعمها من الخارج، مما عمّق الكراهية والخلاف في المجتمع الأفغاني. ومن الممكن أن يحدث الشيء ذاته أثناء فترة الانتقال، لأن السلطة المركزية ضعيفة نسبياً في المناطق الريفية النائية. وخلال مداولات حلقة النقاش المفتوحة طُرح عدد من المقترحات العملية، شمل الدعوة إلى التزام أقوى بعدم التدخل من الدول المحاورة، وإنشاء آلية تابعة للأمم المتحدة من أجل تيسير الحوار بين أفغانستان وجيرانها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل عدم التدخل وعودة اللاجئين وتجارة المخدرات وأمن الحدود. ويرى وفد بلادي أن هناك حاجة إلى أخذ تلك المقترحات وغيرها من المقترحات المفيدة بعين الاعتبار لدى وضع الاستراتيجيات القادمة لتعزيز الأمن الوطني، وضمان الانتقال السلمي، وضمان استقرار أفغانستان. وبينما نؤكد على أهمية الأمن كأولوية، ينبغي ألا يغيب عن فكرنا الإنعاش الاقتصادي، الذي سيكون على الأجل الطويل حجر الزاوية لمجتمع أفغاني مزدهر ومستقر.

ونظراً للاحتياجات الإنسانية الهائلة، فإن المساعدة المستمرة والثابتة من المجتمع الدولي شرط أساسي وهام لنجاح الإنعاش والتعمير في أفغانستان. وكما أشير من قبل، فإن إعادة إدماج المليونيين لاجئ الذين عادوا إلى وطنهم، تمثل تحدياً هائلاً وتصويتاً بالثقة أيضاً بالإدارة الانتقالية. وبأخذ ذلك بعين الاعتبار، ينبغي أن يُبقي على اهتمام المجتمع الدولي مركزاً على أفغانستان طوال فترة انتقالها وتعميرها بأكملها.

والتغذية بين السكان، وكذلك إحراز تقدم في مجالات الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة تنشيط القطاع الزراعي. وتفخر منغوليا بأنها من بين الدول التي تقدم المساعدة في مجال الصحة. ولقد أعيد فتح مؤسسات تعليمية وثقافية، وتباشر وسائل الإعلام والجمعيات المدنية أنشطتها بحرية بعد سنوات عديدة من القمع.

ولكن، كما أكد تقرير الأمين العام ومتكلمون سابقون، رغم المنجزات الكبيرة توجد قضايا عديدة ملحة تتطلب إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي. وتشمل تلك القضايا الاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً. إن سبل العيش للشعب الأفغاني، التي أضرت بها الحرب المطوّلة، ازدادت تعقيداً بعودة الجفاف وما نتج عنه من انخفاض في الإنتاج الزراعي. وهذا مشهد مألوف في بلد نام فقير تمثل الزراعة فيه العمود الفقري لاقتصاد البلد. وبالمثل، فبعد ثلاث سنوات متتالية من الجفاف وفصول الشتاء القاسية في منغوليا أصيبت جهود حكومتنا في سبيل إصلاح القطاع الزراعي بضربات شديدة. وأدى ذلك أيضاً إلى فرض عبء ثقيل على الموارد المالية التي كانت تتعرض إلى ضغوط من قبل.

إن حلقة النقاش المفتوحة للجمعية العامة بشأن "الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام" في تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت رؤية أكثر تعمقاً للمشاكل المتأصلة التي تواجه ذلك البلد، وطرحت عدداً من الأفكار المثيرة للاهتمام والمفيدة. ونحن نرى أن العديد من تلك الأفكار يستحق الدراسة بعناية، وأن بعضها قد يكون حتى أساساً لإجراءات إضافية يتخذها المجتمع الدولي. ولقد حددت الحلقة الأمن في كل أنحاء البلد وبناء المؤسسات والتعمير والإنعاش الاقتصادي والتدخل الخارجي بوصفها مجالات ذات أهمية مستمرة في مسعى أفغانستان لإعادة بناء البلد. ولقد تطرقت

الاستمرار في تحقيق التطورات الإيجابية وبسط سلطة الحكومة المركزية على كل مناطق البلاد، وهو أمر أساسي لنجاح عملية بون، يجب أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم مساعدته السياسية والاقتصادية والفنية من خلال الحكومة المركزية في أفغانستان وأن يعجل بها.

ما فتئت القوة الدولية للمساعدة الأمنية تقوم بدور هام في تحسين الظروف الأمنية في كابل وحولها. بيد أن الافتقار إلى الأمن لا يزال أخطر تحدٍّ يواجه أفغانستان والشعب الأفغاني. وتشكيل جيش وطني وقوة شرطة وطنية مسألة هامة للحفاظ على الأمن في جميع أنحاء البلاد. وينبغي تسريع الجهود التي تبذل لتحقيق هذه الغاية. ومن الضروري إدماج أمراء الحرب في النظام، على نحو يتمشى مع واقع أفغانستان. وينبغي أن يتعاونوا مع الحكومة المركزية.

إن الشعب الأفغاني يستحق أن يأخذ مكانه الصحيح بين أسرة دول العالم بوصف أبنائه مواطني دولة محترمة ومستقرة. وفي تلك العملية، يتحتم على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة ووحدة أراضي أفغانستان، وأن يحافظ عليها. ولن تعمل الاتجاهات المعادية للمركزية إلا على إخراج عملية السلام، الضعيفة والحساسة جدا بالفعل، عن مسارها. ولذلك فللحفاظ على الاستقرار، ينبغي أن تمتنع الدول المجاورة عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وألا تنحاز إلى أي جانب بين أمراء الحرب.

ومن الأولويات الأخرى الهامة في أفغانستان مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروع والاتجار غير المشروع بها. ولمنع ذلك، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم للقضاء على زراعة الأفيون غير المشروعة في أفغانستان، وتقديم مساعدته للبرامج الموجهة لإيجاد بدائل للمخدرات وبناء القدرة على مكافحتها.

وأخذا لكل ذلك بعين الاعتبار، يود وفد منغوليا تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.56.

السيد سينغيزير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أيد وفدي من قبل البيان الذي أدلى به ممثل الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونظرا لعلاقات تركيا التاريخية العميقة مع أفغانستان، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

لقد مر عام على توقيع اتفاق بون. والواقع أن مشروع القرار الذي نؤشك على اعتماده اليوم يتزامن مع الذكرى السنوية لنقطة تحول في تاريخ الشعب الأفغاني. فمن خلال مشروع القرار هذا، الذي يعالج بشكل شامل القضايا السياسية والإنسانية التي تواجه أفغانستان، سنتمكن من إظهار تضامننا مع هذا الشعب الذي يعاني منذ زمن طويل، وإظهار إصرارنا على مساعدته في أوقات الشدة والمصاعب هذه.

لقد كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بون أول خطوة نحو إحلال السلم والاستقرار في أفغانستان وإنهاء المعاناة الشديدة التي مر بها الشعب الأفغاني خلال السنوات العشرين الماضية. واليوم يحتاج الشعب الأفغاني إلى إعادة بناء وحدته وتآلفه. فالعذاب الذي عانى منه الشعب الأفغاني يبرر تطلعه إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ومن أجل مستقبل هذا البلد، يصبح من الأهمية القصوى أن تكون عملية المصالحة في أفغانستان عملية دائمة. ولقد آن الأوان لأن ينفذ المجتمع الدولي التعهدات التي قطعها في مؤتمر طوكيو ويعطي المساعدة اللازمة لأفغانستان من أجل ضمان نجاح اتفاق بون.

ومن التطورات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان في الأشهر الأخيرة عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا، وإحراز تقدم في تنفيذ برامج التعليم والصحة، وإنشاء اللجان التي نص اتفاق بون على إنشائها. ومن أجل

وبناء مستوصفات جديدة. وفي ميدان الزراعة، سوف تنفذ قريبا مشاريعنا في كابل وجلال آباد ومزار الشريف.

ونحن على استعداد لاستكمال إسهامنا في إعادة بناء أفغانستان بوصفها دولة موحدة سياسيا تتمتع بعلاقات صداقة مع جميع جيرانها. وسنواصل بذل جهودنا البناءة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن نكون مستعدين جميعا للإسهام في تحقيق هذه النتيجة. وأخذنا لهذا الهدف في الحسبان، تشارك تركيا في دعم وتقديم مشروع القرار المعني بأفغانستان.

إنني أود أن أختتم بتقديم الشكر للوفد الألماني على تعاونهم بكفاءة في صياغة مشروع القرار، الذي سيمثل، دون شك، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي بداية أن يتقدم بالشكر للرئيس على تنظيمه حلقة النقاش المفتوحة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن "الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام"، والتي كانت فعالة في زيادة وعي المجتمع الدولي بالتحديات التي تواجه شعب وحكومة أفغانستان. فهذا الحوار المتفاعل الحيوي يعزز الرؤية بشأن ما يجب عمله لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في ذلك البلد الذي دمرته الحروب.

وبعد عام، وقع اتفاق معلم في بون برعاية الأمم المتحدة مهّد الطريق لانتقال سياسي في أفغانستان. وما فتئت المنظمة منذ ذلك الوقت تقود الجهود الرامية لتحقيق سلام واستقرار دائمين في أفغانستان.

ويشيد وفدي بالممثل الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي، وموظفيه لأنشطتهم المثمرة في أفغانستان للوفاء، في الوقت المحدد في معظم الأحيان، بالمعايير الرئيسية المحددة لكل مرحلة من مراحل عملية بناء السلام وهي: إنشاء سلطة مؤقتة، وعقد اللويا جيرغا الطارئة، وإنشاء إدارة انتقالية

إن الأهداف الهامة المتمثلة في الإعمار وإعادة إنشاء المؤسسات الحكومية والتسريح تتطلب دعما مستمرا من المجتمع الدولي. وينبغي أن تتركز المساعدة الأجنبية بصورة رئيسية على الإعمار، ويجب أن تدار من خلال الحكومة المركزية. كما أن التوزيع الفعال للمساعدة الأجنبية مهم جدا أيضا لضمان جدوى عملية الإعمار.

إن لتركيا علاقات تاريخية وثقافية راسخة الجذور مع الشعب الأفغاني تعود إلى أوائل العشرينيات. وكصديق منذ زمن بعيد ودون برنامج خفي أو مصالح خاصة، سوى استقرار أفغانستان ورفاه شعبها، كنا دائما على استعداد للقيام بدور هام في الجهود الموجهة لتأمين تنمية هذه الدولة الصديقة. ومن شأن تجربة تركيا التاريخية أن تمكنها من تقديم مساعدة كبيرة لعملية المصالحة وإعادة تأهيل البلاد. وقد تولينا قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل، للمساعدة على ضمان توفير الظروف اللازمة لإيجاد بيئة أمنية قابلة للاستمرار. وبالإضافة إلى تصميمنا على مساعدة أفغانستان، فإننا نضطلع بهذه المسؤولية انطلاقا من موقفنا الثابت فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ويغتنم بلدي كل فرصة في الساحة الدولية للفت انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بالتعهدات التي قطعت لأفغانستان.

وإضافة إلى التعاون مع المجتمع الدولي في إعمار أفغانستان، تنفذ تركيا مختلف مشاريع الإعمار الخاصة بها في البلاد. وتضع البرامج لتدريب مختلف الوزارات، بما فيها وزارة الخارجية ووزارة المياه والكهرباء ووزارة الري والتنمية. وفي الميدان الصحي، فبالإضافة إلى التدريب الذي يقدم للأطباء الأفغان في تركيا، نحن مستمرين في إرسال مجموعات أطباء متخصصين إلى مختلف مناطق أفغانستان وفي إعادة تأهيل بعض مستشفيات البلاد والمستوصفات الصحية

وأخطر تحدٍ يواجه الشعب الأفغاني اليوم هو الافتقار إلى الأمن، فهو يضر بجميع جوانب عملية السلام. ويقول تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وتأثيراتها على السلم والأمن الدوليين إن ما من منطقة في البلاد نجت من الصراع. فالمناوشات بين الفئات المتناحرة لا تزال تحدث في كل مكان. ولذلك، فإن إنشاء هيكل أمني وطني فعال يظل أكثر المهام إلحاحاً. وتستحق القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تقوم بدور حاسم في الحفاظ على الاستقرار في كابل، الإشادة لتعاونها الوثيق مع الحكومة في بناء جيش وطني وقوة شرطة وطنية في أفغانستان.

وما زلنا نعتقد أن توسيع القوة الدولية للمساعدة الأمنية خارج نطاق كابل سيكون له أثر كبير على الحالة الأمنية في المنطقة. فواقع الأمر هو أن جميع عناصر عملية السلام متشابكة، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية.

وما فتئت كازاخستان، منذ البداية، تدعم بقوة ودون شروط إجراءات مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها الائتلاف الدولي الذي ساهمت تدابيرها الفعالة، بلا شك، في تسوية الأوضاع في أفغانستان. ونحن نعترم المشاركة بدور بالغ النشاط في تنفيذ برنامج دولي للمعونة من أجل مساعدة أفغانستان. وحكومة بلادي تتعاون بنجاح مع برنامج الأغذية العالمي الذي أرسلت كازاخستان من خلاله شحنة تقدر بحوالي ٩٤ ٠٠٠ طن من الحبوب. وقد منّا جزءاً من تلك الشحنة للشعب الأفغاني دون مقابل.

ونؤمن بأن من واجب المجتمع الدولي أن يدعم جهود الإنعاش والتعمير المستدامين، وأن يقدم للشعب الأفغاني مساعدة فعالة تعينه على العودة إلى الحياة الطبيعية السلمية. والتنفيذ المبكر للمقررات المتخذة في مؤتمر طوكيو، من شأنه أن يساهم في التوصل إلى حل ناجح للمشكلة

وتشكيل مختلف اللجان. وما كان لأي من هذه المراحل أن تتحقق دون مشاركة فاعلة من حكومة ورئيس أفغانستان.

وقد أدت الجهود المشتركة إلى تطورات إيجابية في أفغانستان، بما فيها حملة العودة إلى المدارس، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى بيوتهم وأماكنهم الأصلية، وتشكيل لجان دستورية وقضائية، وتشكيل لجان خدمة مدنية ولجان معنية بحقوق الإنسان، واعتماد سلسلة من القوانين والمراسيم الوطنية لتشجيع الاستثمار الدولي. وهذه إنجازات هامة لبلد لم تبدأ في عملية السلام إلا مؤخراً.

وقد أرسل رئيس كازاخستان، في بيانه في المناقشة العامة للجمعية العامة، رسالة هامة جداً، مؤداها أنه بعد ٢٣ عاماً من الحروب المفروضة على أفغانستان، بدأ الأفغان مسيرتهم على طريق التمتع بالسلام والانتفاع من الإعمار، وهم مصممون على اتخاذ كل تدبير لتجنب العودة إلى حقبة أمراء الحرب وانعدام النظام. وتبين الرسالة بوضوح أن الشعب الأفغاني الذي عانى طويلاً ينبغي ألا يترك وحده مرة أخرى.

وقد حان الوقت لمساعدة أفغانستان وحكومتها على إعمار البلاد وإعادة الثقة إلى شعبها. ويجب أن نفكر أيضاً في نظام سياسي مستقبلي لأفغانستان، يلي توقعات شعب أفغانستان ويجلب السلام الدائم والتنمية المستدامة للمنطقة. وترى حكومتنا، أن قوة وسلطة الحكومة المركزية يجب تعزيزهما بمنح المزيد من الحكم الذاتي للمناطق، التي كانت تتمتع بها على مدى عدد من السنين أثناء الحرب الأهلية، وحتى قبلها. ولتلك المهمة أهمية تاريخية كبيرة، وهي تحتاج إلى تقييم شامل من جانب الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي.

وقد قال الأمين العام في رسالته إلى حلقة النقاش إن التحديات التي تواجهها أفغانستان لا تزال تحديات هائلة – من الأمن إلى التنمية إلى بناء مؤسسات سياسية واجتماعية.

الإقليمية المشروعة، ووضع تدابير تردع عن العودة للعنف، ووجود دعم ثابت من المانحين.

ومشروع القرار المطروح اليوم على بساط البحث والذي يشارك في تقديمه عدد غير مسبوق من البلدان بما فيها بلدي، يعكس التزام المجتمع الدولي تجاه أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الحكومة الأفغانية مع المجتمع الدولي في بناء الدولة الجديدة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد انقضى عام منذ توقيع اتفاق بون وتنصيب السلطة المؤقتة في أفغانستان.

وتحقق تقدم ملموس في غضون هذا العام. وبدأت عملية بناء مجتمع ديمقراطي يرتكز على سيادة القانون. وأمكن تفادي حدوث أزمة إنسانية خطيرة. وعملية التعمير وتطوير البنية الأساسية جارية الآن. وفي حزيران/يونيه، انتخب اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الرئيس قرضاي رئيساً للدولة، وأنشأ حكومة شرعية، وهي السلطة الانتقالية الأفغانية. كما أنشئت اللجنة الدستورية واللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان وفقاً لما نص عليه اتفاق بون. ومن الحيوي مواصلة تنفيذ الأهداف السياسية لاتفاق بون، وهي عملية ستتوج بإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٤.

وفي الوقت ذاته، هناك العديد من المهام العاجلة التي يتعين إنجازها. والحالة الأمنية الهشة تشكل مصدر قلق خاص لحكومة بلادي. فهذه الحالة، ما لم يتحقق لها الاستقرار، ستظل تهدد العملية السياسية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. وهذا الوضع الهش يبين الحاجة الملحة إلى وجود جيش وطني وقوة للشرطة المدنية وجهاز قضائي فعال. ولا بد من إخضاع قادة الفصائل لسيطرة السلطة المركزية.

الأفغانية، وفي القضاء على الإرهاب الدولي. وينبغي للبلدان المانحة أن تضاعف جهودها لإعادة بناء المجتمع الأفغاني، وذلك بترجمة تعهداتها الدولية إلى مساهمات ملموسة.

وعندما نتكلم عن أفغانستان، لا يمكننا أن نتجاهل مسألة الاتجار بالمخدرات. فخلال العام الماضي، وحتى بعد إبرام اتفاق بون، استمرت أفغانستان تشكل المصدر الرئيسي لانتشار المخدرات التي يتم نقلها عبر أراضي دول آسيا الوسطى، ثم بيعها في الأسواق العالمية، وفي أوروبا في المقام الأول.

وهذه المشكلة تزداد خطورة يوماً بعد يوم، وتقتضي أن يتخذ مجتمع الأمم تدابير عاجلة وفعالة للتصدي لها. ونأمل في أن يتم تعزيز الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولا بد من إدراك أن الاتجار بالمخدرات يشكل القاعدة المالية للإرهاب الدولي الذي لا يهدد أمن دول آسيا الوسطى وحدها، بل أمن العالم قاطبة.

إلا أننا، وبكل أسف، عندما نعد العدة لخوض كفاح عادل ضد هذا الشر، نكافح مظاهره، ولا نولي الاهتمام الواجب للسبب الجذري الكامن وراء هذه الظاهرة. وإذا استمر هذا الوضع دون تغيير، سيتحول كبح الإرهاب الدولي إلى عملية لا نهاية لها حتى إذا استنفدت كل موارد المجتمع الدولي المالية والسياسية.

والآن، دخلت عملية السلام في أفغانستان مرحلة جديدة. والأمين العام، في تقريره عن المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها، سلط الضوء على العديد من المهام الضخمة المتوقعة في هذا المجال. ووفد بلادي يؤيد الرأي القائل إنه لا يمكن استدامة الإنعاش والتعمير إلا بإدماج أفغانستان في التيار العام للأنشطة الاقتصادية

الجنسين في كل خطط ميزانية التنمية الوطنية. ولا بد من السماح للمرأة بأن تشارك في كل جوانب عمليات التعمير وبناء السلام، وعلى جميع المستويات.

إن التطورات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان أثناء العام الماضي، هي في المقام الأول ثمرة جهود الشعب الأفغاني وقادته. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشادة بالأمين العام، كوفي عنان، وممثله الخاص، إبراهيمي، لجهودهما الدؤوبة. والنرويج تؤيد تماما مفهوم بعثة الأمم المتحدة كبعثة تامة التكامل، والأثر الدولي الخفيف. ويجب أن يتمثل الهدفان الرئيسيان في تحويل المسؤولية والقدرة إلى السلطات الأفغانية، وتحقيق التنمية في ربوع البلد كافة.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية التي شهدتها أفغانستان، فلا تزال احتياجات هذا البلد تفوق قدرته. ووجود التزام طويل الأجل من جانب المجتمع الدولي مسألة حاسمة في هذا الصدد. وأغتتم هذه الفرصة لأحث جميع المانحين على احترام ما قطعوه على أنفسهم من تعهدات في اجتماع طوكيو الوزاري.

وستكون إعادة بناء أفغانستان مهمة تستغرق وقتا طويلا. ولهذا تلتزم النرويج بالعمل لأجل طويل في البلد. وتم بالكامل تقريبا إنفاق تعهدنا البالغ ٣٥٠ مليون كرونر نرويجي. وسنحافظ على المستوى المرتفع للمساعدة التي نقدمها في العام القادم، رهنا بموافقة البرلمان.

والنرويج، بوصفها رئيسة فريق الدعم لأفغانستان ستستضيف اجتماعه السنوي في أوسلو في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ويسرنا جدا أن الرئيس قرصاي سيتمكن من حضور الاجتماع، الذي ستيح أيضا فرصة للتعهد بالمزيد من الدعم لأفغانستان. والنرويج، بوصفها رئيسة فريق الدعم لأفغانستان، تدعم بالكامل حرص الإدارة الانتقالية على التحول إلى آلية جماعية استشارية تضع

إن استقرار الحالة الأمنية مسألة حاسمة الأهمية لإرساء ثقافة ديمقراطية في أفغانستان، ومسألة أساسية إذا كان المراد لهذا البلد أن ينجح في إجراء انتخابات عادلة وشفافة عام ٢٠٠٤. والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لها دورها الحاسم في تأمين السلام والاستقرار في كابل والمناطق المحيطة بها. والنرويج تقدم مساهمة كبيرة في هذه القوة، كما عرضت المساهمة في ظل القيادة الهولندية والألمانية.

إن التطورات الإيجابية داخل حدود أفغانستان يجب أن يرافقها الاستقرار خارج حدودها. وبالتالي، فإن النرويج تؤيد الجهود الرامية إلى اعتماد إعلان بشأن علاقات حسن الجوار بين أفغانستان وجيرانها. وأود أيضا أن أشدد على ضرورة أن تدعم السلطة الانتقالية الأفغانية وتيسر بالكامل عمل اللجنة الدستورية واللجنة القضائية ولجنة حقوق الإنسان. فهذه اللجان لها دورها الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به في تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل.

ولا تزال أفغانستان تواجه مشاكل إنسانية رئيسية. فضعف المحاصيل، والجفاف، وعودة ما يقرب من مليونين من اللاجئين والمشردين داخليا، كلها عوامل جعلت نسبة كبيرة من السكان تعتمد على المساعدة الدولية. وهذه المساعدة لها أهميتها الحيوية، إلا أن من المهم بنفس القدر أن يساهم المانحون في عملية التعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية طويلة الأجل. لذا، فقد تشجعت النرويج بميزانية التنمية الوطنية التي يتجلى فيها عزم القيادة الأفغانية وتركيزها على أنشطة التعمير وإيجاد فرص العمل. وهذا يشمل أيضا بناء القدرات والمؤسسات على الصعيدين المركزي والمحلي.

وأود أن أغتتم هذه الفرصة لأحث السلطة الانتقالية الأفغانية على إدماج قضايا المرأة ومنظور المساواة بين

قدرها لما أُحرز من تقدم في استعادة السلام في أفغانستان. وفضلا عن ذلك، ففي المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، المعقود في طوكيو في كانون الثاني/يناير من هذا العام، جرى التعهد بما يقرب من ٤,٥ مليار دولار، بما في ذلك التعهد بأكثر من ١,٨ مليار دولار لعام ٢٠٠٢. وتبعث تلك الاستجابة رسالة دعم قوية من المجتمع الدولي إلى الشعب الأفغاني وتشكل عائدا ملموسا للسلام.

ويسرني في هذا الصدد أن أذكر أن اليابان خصصت أو أنفقت من جانبها ٢٨٢ مليون دولار حتى الآن، وفقا لتعهداتها وبذلك تصبح أول بلد يفي بالكامل بالإسهام الذي تعهد به عن السنة الأولى في مؤتمر طوكيو. ويبلغ إسهام اليابان الكلي الآن، بما فيه المساعدة الإنسانية، ٣٧٥ مليون دولار. ويمكن القول بأن إسهام اليابان تجسيد لمفهوم توطيد السلام، الذي أعلنته في أيار/مايو الماضي، السيدة يوريكو كاواغوتشي وزيرة خارجية اليابان. ويركز هذا المفهوم جهودنا على ثلاث دعائم رئيسية هي عملية السلام والأمن الداخلي والمساعدات الإنسانية والمساعدات من أجل إعادة الإعمار.

وخلال العام الماضي، شهدنا تقدما كبيرا بفضل جهود السفير الإبراهيمي وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمعات المانحة الأخرى، وخاصة الشعب الأفغاني نفسه بقيادة الرئيس قرطاي. ومع ذلك، لا تزال أفغانستان تواجه تحديات ضخمة. وأود اليوم أن أثير أربع نقاط يجب مراعاتها ونحن نتحرك قُدما.

أولا، يجب توطيد عملية السلام. ومن المهم أن نقدم المزيد من المساعدة إلى السلطة الانتقالية تعزيزا لقدراتها الإدارية، بغية تعزيز تقدم العملية. ومن إسهاماتنا الرئيسية في هذا المجال ٥٠ مليون دولار هبة لغير المشاريع، ومشروع تحسين معدات محطة تلفاز كابل.

الحكومة الأفغانية بثبات في مركز القيادة، بينما تقوم الأطراف الفاعلة الأخرى بدور مساعد.

ورغم أهمية جهود المجتمع الدولي، تقع على عاتق الشعب الأفغاني وقادته مسؤولية إعادة بناء أفغانستان لتكون بلدا ديمقراطيا مزدهرا. ومع ذلك، ستستمر النرويج في تقديم المساعدة بكل ما تستطيعه من السبل في هذه العملية الطويلة والعسيرة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أشكر الرئيس على مبادرته بعقد هذه الجلسة بعد عام واحد فقط من التوقيع على اتفاق بون. وأعتقد أنها ستتيح لنا فرصة مفيدة جدا لتنشيط عملية السلام في أفغانستان.

ويوضح لنا التاريخ الحديث لأفغانستان كيف يمكن لدولة مهملة أن تصبح بؤرة للإرهاب، وبذلك تشكل تهديدا خطيرا لسلام واستقرار المجتمع الدولي بأسره. وبعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، شاركت اليابان على الفور في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عن طريق إرسال سفن قوات الدفاع عن النفس اليابانية إلى المحيط الهندي لكي تدعم قوات التحالف المنتشرة هناك، وعن طريق مشاركة طائرات قوات الدفاع عن النفس اليابانية في أنشطة النقل الجوي. ولا تزال هذه الأنشطة جارية.

ومع ذلك ندرك أن هذه الجهود لا تكفي بمفردها لمعالجة المشاكل التي تواجهها أفغانستان معالجة كاملة. ومن الضروري لكي نوطد عملية السلام في ذلك البلد، ولكي ندعم أنشطة مكافحة الإرهاب، أن نبذل جهودا في مجالات واسعة النطاق، بما فيها تلك المتعلقة بالقطاعات السياسية والإنسانية وقطاعي الأمن الداخلي وإعادة الإعمار، وكلها قطاعات مترابطة ارتباطا وثيقا.

وجهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل المبذولة منذ أولى المراحل، حتى قبل إبرام اتفاق بون، ينبغي أن تعطى حق

الطوارئ إلى أعمال إعادة الإعمار المتوسطة والطويلة الأجل. وسيكون برنامج تقديم المساعدات للشعب الأفغاني في المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٣، الذي يبدأ به مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في تاريخ لاحق من هذا الشهر خطوة هامة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

ورابعا، من الضروري نتيجة للمساعدة المقدمة، أن تتحقق تنمية شاملة وتقدم ملحوظ، وخاصة في الأقاليم. ونعتقد أنه ينبغي من الآن فصاعدا مواصلة أعمال إعادة الإعمار على نحو مكثف في الأقاليم برعاية السلطة الانتقالية الأفغانية. وتطوير بنية تحتية أساسية أمر ضروري لتمكين المجتمعات المحلية من قبول وإدماج العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا.

وينبغي أن تفتح لأولئك أبواب الأمل في تحسن أحوالهم المعيشية في الغد القريب. ولتحقيق هذا الهدف، بدأت الحكومة اليابانية البرنامج الإقليمي للمساعدة الإنمائية الشاملة - المعروف أيضا بمبادرة أوغاتا - والهدف العام لهذا البرنامج هو تعزيز القدرات الأساسية للمجتمعات الإقليمية. وفي إطار هذا البرنامج، سنوفر المساعدة في مجالات الإسكان والمياه والصحة والتعليم والتغذية وإزالة الألغام والأنشطة التي تدر دخلا في قندهار وجلال آباد ومزار الشريف، التي حددت باعتبارها مناطق ذات أولوية. وسوف ترتبط هذه الجهود بإعادة بناء الطرق والهيكل الأساسية وبرامج التنمية الزراعية التي تضطلع بها وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أن مشروع إعادة تأهيل الطريق الرئيسي بين قندهار وكابل، الذي تشترك في تمويله اليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، وغيره من مشاريع الطرق الجاري تنفيذها حاليا تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد.

وثانيا، يجب أن يكفل الأمن في جميع أنحاء البلد، بحيث يمكن للأعمال الإنسانية وأعمال إعادة الإعمار أن تمضي قدما. ورغم الإسهامات الضخمة من جانب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والتقدم المحرز في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة مدنية، لا تزال الحالة الأمنية مزعزعة، وخاصة في الأقاليم. وتحت اليابان جميع الفصائل الأفغانية على التعاون الكامل مع السلطة الانتقالية. وفي نفس الوقت، نؤكد أهمية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحسين الأمن في أفغانستان. وتدعم اليابان إسهامها عن طريق تقديم المساعدة إلى الشرطة المدنية والمشاركة في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي أنشطة إزالة الألغام، فضلا عن تدابير مكافحة المخدرات، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان بوصفها دولة رائدة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستعجل الإعداد لبرنامج "سجل من أجل السلام". ووفقا لهذا البرنامج يجري تسجيل قدامى المقاتلين الذين يلتزمون بالعيش في سلام ثم يدربون مهنيا وتتاح لهم فرص العمل، مما ييسر إعادة إدماجهم في المجتمع.

وثالثا، من الضروري أن تستمر الجهود الرامية إلى ضمان الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة من أجل الإنعاش وإعادة الإعمار. وتثني اليابان على برنامج تقديم المساعدات الفورية للشعب الأفغاني في المرحلة الانتقالية، الذي مكّن ملايين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. ولا يزال هؤلاء الأفراد في حاجة ماسة إلى المساعدة استعدادا لفصل الشتاء. ويجب أن ندرك في نفس الوقت التحدي الضخم الذي يشكله استيعاب كل هؤلاء الأفراد وإدماجهم في المجتمعات المحلية. ولمساعدة أفغانستان على التصدي لهذا التحدي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد ترتيب المساعدات التي يقدمها وأن يعيد تركيز جهوده من تقديم المساعدة الإنسانية في حالات

الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“.

أود أن أبلغ الجمعية بأنه منذ إصدار مشروع القرار، انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع البلدان التالية: إثيوبيا، إريتريا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، بروني دار السلام، بنغلاديش، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، ترينداد وتوباغو، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، شيشيل، الصومال، طاجيكستان، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، ماليزيا، مصر، منغوليا، موريتانيا، ناورو، نيكاراغوا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع

القرار A/57/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.56 (القرارات ١١٣/٥٧ (ألف) و ١١٣/٥٧ (باء)).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون

الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٢١ والبند ٣٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.

إن أفغانستان تمثل تحديات لا بد للمجتمع الدولي أن يتصدى لها لكي يثبت أنه يستطيع أن يتعامل بنجاح مع الموقف فيما بعد انتهاء الصراع. ولئن كان قد تحقق تقدم كبير، فإن هدف جعل أفغانستان بلدا مستقرا تتوافر له مقومات البقاء لا يزال هدفا بعيد المنال. وعلينا بالتالي، أن نعزز جهودنا لتشجيع ودعم الشعب الأفغاني كي يتمكن من بلوغ الهدف التالي، وهو تشكيل اللويا جيرغا الدستورية. وبعد انقضاء عام على اتفاق بون، من الأهمية بمكان أن نحافظ على التزامنا بتحقيق السلام الدائم في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى

المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند الفرعي (د) من البند ٢١ والبند ٣٧ من جدول الأعمال.

أود الآن أن أتشاور مع الجمعية فيما إذا كنا

سنشرع فورا في النظر في مشروع القرار A/57/L.56. وفي هذا الصدد، وحيث أن مشروع القرار تم تعميمه صباح هذا اليوم فقط، قد يتعين الاستثناء من الأحكام ذات الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، ونصها كالتالي:

”لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح

أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة“.

وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على

النظر في مشروع القرار A/57/L.56 فورا.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية

الآن في مشروع القرار A/57/L.56 الذي يتكون من جزأين. الجزء ألف المعنون ”الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين“، والجزء باء المعنون ”تقديم المساعدة